



صندوق الأوبك للتنمية الدولية "أوفيد"

كلمة مدير عام أوفيد

السيد / سليمان الجاسر الحريش

بعنوان "المسار الرشيد لبيئة أفضل"

المؤتمر السنوي

للمنتدى العربي للبيئة والتنمية

بيروت، لبنان في 19-20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009

السيد ممثل فخامة رئيس الجمهورية،

أصحاب المعالي والسعادة،  
أيها السيدات والسادة،

يشرفني ان اشارك في هذا المحفل الذي يتصدى من منظور عربي لمشكلة  
اصبحت اكثر المعضلات إلحاحاً في العالم. تلکم هي سلامة البيئة.

أوفيد منظمة تنموية دولية تساهم فيها سبع من الدول العربية هي: الجزائر،  
العراق، الكويت، ليبيا، قطر، المملكة العربية السعودية، الامارت. نشاطها  
يمتد فيئه إلى دول العالم النامي قاطبة عدا الدول الأعضاء.

العالم العربي يستأثر منذ التأسيس في عام 1976 بخمس تعهدات أوفيد  
وللدول العربية الست الأكثر فقراً عناية خاصة. وفي كل ما نموله من  
مشروعات فإن سلامة البيئة هي قطب الرحا.

اسمحو لي أن أخص كلمتي في ثلاثة محاور.

### أولاً:

إننا في أوفيد وهو صندوق الأوبك للتنمية الدولية ننظر إلى البيئة على أنها  
إحدى الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة. فهي من حيث الأهمية تتساوى مع  
الركنين الآخرين، وهما النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. لذا، فإن هذه  
الأركان يجب أن تتكامل من حيث النتيجة، وأن لا تؤثر إحداها سلباً على  
الأخرى.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى نرى أن معالجة المشاكل البيئية المحلية  
يجب أن تحظى بالأولوية لما لها من تأثير مباشر وكبير على حياة الفرد  
العربي وصورته. فمنطقتنا العربية تعاني من ندرة المياه وزيادة معدلات  
التصحّر، لذلك فإن مسألة معالجة تلوث المياه والإدارة الرشيدة لموارد  
المياه بالإضافة إلى وقف التصحر والحفاظ على التنوع البيولوجي تستحق  
أن تأتي في أولوية الجهد العلمي والاستثمارات المالية. وأن تتساوى هذه  
الأمر مع زيادة الإستثمار في التعليم ونوعيته ومواكبته لحاجة السوق،

وهنا لابد لنا من وقفة عند التغير المناخي (الأسباب والنتائج). فالتغيير المناخي يعزى إلى تراكم انبعاث غازات ثاني أكسيد الكربون. وحسب إحصاءات المعهد الدولي للموارد (World Resource Institute) فإن المجموع التراكمي لإنبعاثات هذا الغاز من منطقتنا العربية للفترة 1900 إلى 2005 يبلغ حوالي 23 بليون طن، أي ما يعادل 2,3% من المجموع العالمي في حين أن شعوبنا ستتحمل تبعات ذلك من تصحر ونقص مياه وما سيبينه المحاضرون الأفاضل لاحقاً بكل ما يعنيه ذلك من نفقات واستثمارات لتتواءم مع هذه التبعات، وهذا يقودني إلى المحور الثاني.

### ثانياً:

إن منطقتنا العربية غنية بمصادر الطاقة الإحفورية منها والمتجددة وعلى الرغم من هذا فإن استهلاكنا للطاقة يعتبر متواضعاً جداً بالمقارنة بالدول الصناعية. فعلى سبيل المثال يستهلك الفرد في الدول المتقدمة 6 أضعاف معدل استهلاك مثيله العربي في الطاقة الكهربائية. علماً بأن الطاقة الكهربائية تولد في بعض الدول الصناعية من مصادر الفحم الذي يعتبر أكثر إضراراً بالبيئة (من ناحية أكاسيد الكبريت والكربون) من بديليه وهما النفط والغاز اللذان يستخدمان في الدول العربية.

إن منطقتنا في بعض أطرافها تعاني من فقر في الطاقة، حيث يصل استهلاك الفرد للطاقة الكهربائية إلى 150 كيلووات - ساعة مقارنة مع 10.000 في الدول المتقدمة. هذه الفجوة الشاسعة في فرص النمو بين الدول العالم كانت هاجساً رئيسياً لدى ملوك ورؤساء أوبك في قمتهم الثالثة التي إستضافتها المملكة العربية السعودية في مدينة الرياض 2007، إذ نص بيان الرياض الصادر عن القمة على ضرورة اجتناب فقر الطاقة وأنطت هذه المهمة بصندوق الأوفيد وبقية صناديق التنمية التي تمولها دول المنظمة. وعلى الرغم من أن أوفيد يخصص حوالي 20% من تعهداته لقطاع الطاقة فإنه ينوي زيادة تلك الفعاليات تجاوباً في مبادرة "الطاقة للفقراء" التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين في جدة عام 2008 تمشياً مع مقررات قمة الأوبك وقد باركتها مجموعة الثمانية وقمة العشرين. وستشمل

### ثالثاً:

نحن نؤمن بأن الطاقة الشمسية، وبالذات في منطقتنا توفر إمكانات لا حدود لها من الطاقة. إلا أن واقع التكنولوجيا والبنى التحتية لن يمكنها من احتلال حجم كبير في مزيج الطاقة في المستقبل المنظور (العقود الثلاثة القادمة)، حيث أن نسبتها الحالية متدنية جداً ولا تتجاوز نسبة الطاقات المتجددة بجميع أشكالها (المائية، الشمسية، الرياح، البيولوجية) 5% في مزيج الطاقة الحالي.

وعلى الرغم من أن المواد الهيدروكربونية أثمن بكثير من أن تحرق حيث بالإمكان تحويلها إلى العديد من المنتجات عالية القيمة، إلا أن واقع التكنولوجيا اليوم يحتم وجودها بشكل أساسي في خدمة قطاع النقل والكهرباء. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فعلى الرغم مما يقال عن التحول باتجاه الاقتصاد الأخضر، فإن التوقعات الحالية لوكالة الطاقة الدولية تؤكد بأن نمو استهلاك الفحم (الملوث الأكبر للبيئة) سيكون ضعف نمو استهلاك النفط للفترة 2006-2030، وهناك الكثير من الجدل حول هذا الموضوع قبل الوصول الى كوبنهاجن.

نحن جميعاً مسؤولون عن البيئة، ويجب أن نبذل الجهود بصورة متكافئة فيها المسؤوليات مع الإمكانيات. لذا، فإن رؤيتنا هي في إطار الانتقال المتزن بين أشكال الطاقة، والمبني على واقع التكنولوجيا المتاحة والممكنة بعيداً عن الشعارات والأهداف المسيّسة التي تؤدي إلى زيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء، وإلى المزيد من البطالة والفقير وما ينجم عن ذلك من صراعات دولية وإقليمية.

أصحاب المعالي والسعادة، أيها العلماء والمفكرون،

علينا أن نتذكر ان الطاقة الإحفورية وخاصة النفط حملت مسؤولية النمو الإقتصادي العالمي خلال مئة عام بكل أمانة وكفاءة الأمر الذي يؤكد ان الانتقال منها الى مصادر أخرى ليس مسعى هيناً، وينبغي الا يكون مادة لخطاب تتلاعب فيه العواطف وإنما هي رحلة يجب علينا جميعاً أن نقطعها متسلحين بالعلم والمنطق ومن خلال التعاون الدولي الذي يخدم مصالح الجميع. واذا كانت وكالة الطاقة الدولية تتوقع من دول الأوبك أن تلبى 86% من الطلب الاضافي على النفط منذ الآن وحتى 2030. فإن هذا يتطلب ضرورة التحرك بهدوء نحو تنويع مصادر الطاقة بما في ذلك الطاقة المتجددة. وعلينا أن نتذكر ان الإعتماد بشكل رئيسي على النفط لم يتم بين ليلة وضحاها بل استغرق عدداً من السنوات الأمر الذي ينطبق على أي مصدر من مصادر الطاقة المتجددة من ناحية إعداد البنية التحتية لمواكبة هذا التغيير. بل إن أي تغيير مفاجئ في الأنماط الإقتصادية الدولية يتحمل عبئه الفقراء، ولنا في الأزمة الإقتصادية الراهنة خير دليل.

في الختام، أذكركم أننا على وشك الوصول الى كوبنهاجن والمهم الا نعود منها – نحن العرب – بخفي حنين. نرجو أن يسود المنطق والعدل في المداورات والنتائج، وانتم أيها المفكرون وكل من له صله بصنع القرار ادري بان ما نلتزم به اليوم سيستفيد منه أو يضار به أجيال المستقبل وهم أمانة في اعناقنا.